JURNAL AL-HIKMAH: THE JOURNAL OF ISLAMIC DA'WAH
(e-ISSN: 2462-1242) VOL 17, ISSUE 2, 42-62
Doi: 10.17576/alhikmah.2025.172/577

ANALYSIS OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) PRACTICES IN QATARI ISLAMIC BANKS

Mohamed Ahmed Al-Murisi[1] & Mohamad Zulkifli Abdul Ghani
[1]Corresponding author: p153442@siswa.ukm.edu.my

ABSTRACT: *Corporate Social Responsibility (CSR) is considered one of the institutional pillars with a Shariah-based dimension in Islamic banking, and its importance is growing within the framework of a comprehensive Islamic vision that upholds the values of justice, solidarity, and development. Islamic banks in Qatar particularly Qatar Islamic Bank (QIB), Masraf Al Rayan, and Qatar International Islamic Bank (QIIB) have sought to incorporate CSR into their institutional policies. However, discrepancies remain in terms of commitment and implementation. This study adopts a qualitative approach using directed content analysis by reviewing annual and sustainability reports published by three major Islamic banks in Qatar from 2020 to 2023. Data were manually coded and analysed using NVivo software according to three key dimensions: social responsibility toward the community, compliance with Shariah and ethical practices, and sustainable and equitable economic development. The results revealed varied levels of CSR implementation among the banks. While there were notable community initiatives in education, health, and zakat, as well as financial support for entrepreneurs and marginalized groups, several challenges emerged. These include weak integration between Shariah and executive structures, the absence of social impact assessment tools, and inconsistencies in disclosure practices. The findings suggest that CSR in Qatari Islamic banks still requires strategic alignment between Shariah principles and governance and development imperatives, to achieve a balance between profitability and value-based objectives. The study recommends greater involvement of Shariah boards in CSR policy formulation and the adoption of performance indicators with Shariah-developmental dimensions to ensure alignment with the maqāṣid al-sharīʿah and Qatar National Vision 2030.*

ARTICLE HISTORY

Received:
Aug 8, 2025

Accepted:
Nov 10, 2025

Published:
Dec 30, 2025

KEYWORDS
Corporate Social Responsibility, Islamic Banking, Qatar, Maqāṣid al-Sharīʿah, Sustainable Development, Shariah Governance

تحليل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصارف الإسلامية القطرية

الملخص: تُعدّ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) من الركائز المؤسسية ذات البعد الشرعي في المصرفية الإسلامية، وتتزايد أهميتها في سياق الرؤية الإسلامية المتكاملة التي تُعلي من قيم العدالة، والتكافل، والتنمية. وقد سعت البنوك الإسلامية في قطر، ومن أبرزها مصرف قطر الإسلامي، ومصرف الريان، والمصرف الدولي الإسلامي، إلى تضمين CSR ضمن سياساتها المؤسسية، إلا أن هناك تفاوتًا في درجة الالتزام والتنفيذ. اعتمدت الدراسة على منهج نوعي باستخدام تحليل المحتوى الموجّه، من خلال مراجعة التقارير السنوية وتقارير الاستدامة الصادرة عن ثلاثة مصارف إسلامية رئيسة في قطر خلال الفترة من 2020 إلى 2023. وتم ترميز البيانات يدويًا وتحليلها باستخدام برنامج NVivo وفق ثلاثة أبعاد أساسية: المسؤولية تجاه المجتمع، الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. أظهرت النتائج التزامًا متفاوتًا بين البنوك في تطبيق CSR، حيث برزت مبادرات مجتمعية متقدمة في مجالات التعليم، الصحة، والزكاة، إلى جانب جهود تمويلية لرواد الأعمال والفئات المهمشة. إلا أن الدراسة كشفت أيضًا عن تحديات تشمل ضعف التكامل بين الهياكل الشرعية والتنفيذية، غياب أدوات تقييم الأثر الاجتماعي، والتفاوت في آليات الإفصاح. كما تشير النتائج إلى أن CSR في البنوك الإسلامية القطرية ما تزال بحاجة إلى تعزيز الربط الاستراتيجي بين الرؤية الشرعية ومتطلبات الحوكمة والتنمية، بما يحقق التوازن بين البُعد الربحي والبعد القيمي. ويوصى بضرورة إشراك الهيئات الشرعية في صياغة سياسات CSR ، وتبني مؤشرات أداء ذات طابع شرعي تنموي، بما يضمن اتساق هذه الممارسات مع مقاصد الشريعة وأهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، قطر، مقاصد الشريعة، التنمية المستدامة، الحوكمة الشرعية.

To cite:
Abu Bakar, N. A. & M. Imran, S. A. (2025). Dynamics of Public Perception toward the Performance of Muslimat Pas Representatives: An Analysis of Service Quality and Political Legitimacy. *Jurnal Al-Hikmah*, *17*(2), 42-62. Doi: 10.17576/alhikmah.2025.172/581

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License

المقدمة

في السنوات الأخيرة، رسّخت دولة قطر مكانتها كمركز رئيسي في قطاع التمويل الإسلامي، إذ تحتضن مجموعة من المصارف الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل مصرف قطر الإسلامي، ومصرف الريان، والمصرف الدولي الإسلامي. وقد ساهم هذا النمو في جعل هذه المؤسسات تلعب دوراً متزايدًا ليس فقط في تحفيز النمو الاقتصادي، بل أيضًا في تحقيق الأجندة الاجتماعية والتنموية للدولة، تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030، التي تركّز على تعزيز العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والحَوْكمة الأخلاقية (النعيمي والحسين، 2012). وفي هذا الإطار، أضحت المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) مؤشرًا مركزيًا يُستخدم لقياس مدى التزام المصارف بالقيم الإسلامية والمصلحة العامة.

ومع ذلك، تشير الدراسات إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية القطرية لا يزال متفاوتاً، ولا يرقى إلى المعايير الدولية المثلى من حيث الشمول والعمق (ناكيمولي، 2018). كما بيّن البطينة (2018) أن غالبية البنوك تملك سياسات معلنة في هذا المجال، إلا أن تأثيرها الفعلي على الأداء المالي والاجتماعي لايزال محدوداً. هذه التباينات بين السياسة والتطبيق العملي تثير تساؤلات مدى توافقها مع الأهداف الشرعية والوطنية على حد سواء، لا سيما ضمن ثلاثة أبعاد رئيسة :المسؤولية تجاه المجتمع، والالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. في حين تُعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءًا لا يتجزأ من الرؤية الإسلامية للمصرفية، إلا أن الواقع العملي يُظهر تباينًا ملحوظًا في كيفية تطبيقها بين المصارف الإسلامية في قطر.

إذ كشفت الدراسات السابقة عن وجود تنوّع في المبادرات التي تتبناها هذه المؤسسات، والتي تشمل قطاعات مثل التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، إلا أن هذه المبادرات لا تتبع دومًا استراتيجية موحدة أو رؤية شرعية متماسكة (النعيمي والحسين، 2012). وعلى الرغم من امتلاك معظم المصارف لسياسات مكتوبة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، فإن التنفيذ العملي لها لا يزال محدودًا أو موسميًا في بعض الحالات، كما أشار البطينة (2018). من ناحية أخرى، بيّنت ناكيمولي (2018) أن تقارير الإفصاح غالبًا ما تفتقر إلى العمق، وتعتمد على سرد وصفي أكثر من كونها تحليلًا منهجيًا للأثر المجتمعي لتلك المبادرات. وتشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن هناك مستوى متقدمًا من الوعي بين موظفي المصارف الإسلامية بأهمية المسؤولية الاجتماعية من منظور ديني وأخلاقي، إلا أن هذا الوعي لا يُترجم دومًا إلى مشاركة فعالة في تخطيط وتنفيذ البرامج. وتُعزى هذه الفجوة إلى عدد من التحديات، من بينها محدودية الموارد المالية المخصصة، وغياب مؤشرات واضحة لقياس الأثر الاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المصرف، ودور محدود للهيئات الشرعية في توجيه وتقييم تلك المبادرات. لذا، فإن الحاجة ماسة إلى دراسة تحليلية تقيم ليس فقط ما يُعلن عنه من برامج، بل أيضًا مدى فعالية تطبيقها وانعكاساتها الفعلية على المجتمع. رغم كثافة الأدبيات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياق المصرفي الإسلامي، لا سيما من حيث تأصيلها القيمي والشرعي (إسماعيل والمقرُبين، 2017)، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على الجوانب النظرية العامة أو العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي (البطينة، 2018). البعض الآخر، مثل ناكيمولي (2018)، تناول تحليل أنماط الإفصاح

ومقارنتها بالمعايير الدولية، دون التعمق في محتوى ومضمون البرامج الفعلية التي تُنفذها المصارف الإسلامية. فعلى سبيل المثال، تناول النعيمي والحسين (2012) آليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن دون تحليل نوعي أو شرعي لمجالات التطبيق أو مدى اتساقها مع مقاصد الشريعة. من ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات الإقليمية الحديثة (خِميري وآخرون، 2024، الكيلاني وآخرون، 2024) إلى دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الشمول المالي والاستدامة، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول بالتفصيل الدوافع المؤسسية أو القيم الدينية التي تحكم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، خصوصًا في السياق القطري. ونتيجة لذلك، تبرز فجوة بحثية واضحة في تقييم الممارسات المؤسسية الفعلية للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية القطرية، من حيث المجال والفاعلية والانضباط الشرعي. هذه الفجوة تبرر الحاجة إلى دراسة تحليلية تستند إلى مراجعة محتوى البرامج المعلن عنها، ومدى تماشيها مع مقاصد الشريعة وأهداف التنمية الوطنية.

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية القطرية، من خلال استكشاف كيفية تخطيطها وتنفيذها والإفصاح عنها ضمن الإطار المؤسسي، وتقييم مدى شموليتها والتزامها بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية، وبخاصة في ثلاثة أبعاد رئيسة: المسؤولية تجاه المجتمع، والالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها لسد الفجوة المعرفية حول التطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ضمن السياق القطري، من خلال تحليل المضمون الموثّق في التقارير السنوية وتقارير الاستدامة. كما تُسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ من قِبل صُنّاع السياسات، والإدارات المصرفية، والهيئات الرقابية، بهدف تحسين مستوى التوافق بين التوجه الديني للمؤسسات المالية الإسلامية وبين مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والدولة.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ترتكز المسؤولية الاجتماعية في التصور الإسلامي على جملة من المبادئ الفلسفية التي تستمد جذورها من العقيدة والتشريع، وتشكل البنية التحتية لأي التزام اجتماعي، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي. في مقدمة هذه المبادئ تبرز فكرة الاستخلاف، حيث يُنظر إلى الإنسان بوصفه خليفةً لله في الأرض، مسؤولًا عن إعمارها وفقًا للضوابط الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]. وينبثق من هذا المفهوم مبدأ الأمانة، الذي يجعل الإنسان مكلفًا بتحمل المسؤولية تجاه مجتمعه وبيئته. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل مبدأ التعاون (التعاضد الاجتماعي) ركيزةً أساسية في العلاقات المجتمعية، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، ما يؤكد أهمية العمل الجماعي في تحقيق المصالح العامة.

كما تُستمد فلسفة المسؤولية الاجتماعية من مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى حفظ الدين، النفس، العقل، المال، والنسل، وتوجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو تحقيق هذه الغايات العليا. وتُعد المصلحة العامة (المصلحة

المرسلة) إحدى القواعد الأصولية التي تبرّر تدخل الفرد أو المؤسسة لتحقيق النفع المجتمعي، في غياب نص شرعي مباشر. وعليه، فإن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام لا تُعتبر خياراً تطوعياً أو نشاطاً دعائياً، بل هي تجسيد عملي لمنظومة عقدية وتشريعية متكاملة، تتطلب الفعل لا القول، وتستند إلى الإيمان بالجزاء الإلهي والرقابة الربانية في الدنيا والآخرة.

رغم أن المسؤولية الاجتماعية كمصطلح حديث قد ارتبط في بداياته بسياقات الاقتصاد الرأسمالي، فإن علماء المسلمين المعاصرين قد أعادوا تأصيل المفهوم في ضوء المبادئ الإسلامية، وأكدوا شموليته وارتباطه الوثيق بالعقيدة والشريعة. فعلى سبيل المثال، يُعرّف عبد الوهاب الشميلان (2018) المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام ديني وأخلاقي يقوم على أداء الواجبات تجاه الفرد والمجتمع والدولة، في إطار مقاصد الشريعة والرقابة الإلهية". ويرى أن هذا الالتزام لا ينحصر في البُعد القانوني أو المؤسسي، بل يتعداه إلى الواجب الشرعي الذي يتطلب المبادرة والإحساس الذاتي بالمسؤولية .من جهته، يبرز جابر وآخرون (2022) الجانب التربوي في تعريفهم للمسؤولية الاجتماعية، حيث يؤكدون أنها "عملية قيمية تهدف إلى تنمية الحسّ الإنساني والانتماء للمجتمع، من خلال المشاركة في حل مشكلاته وتعزيز التضامن فيه"، مما يعكس البُعد التشاركي والتطوعي في بنية المفهوم. تحليل هذه التعريفات يكشف عن وحدة المفهوم وتنوع زواياه، حيث يندمج فيه البعد الديني، والأخلاقي، والاجتماعي، والاقتصادي. وهو ما يميز الرؤية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية عن النظرة المادية الغربية التي غالبًا ما تربطها بالسمعة المؤسسية أو الربحية فقط .في ضوء الرؤية الإسلامية المتكاملة للمسؤولية الاجتماعية، تكتسب المؤسسات المالية الإسلامية، وعلى رأسها المصارف الإسلامية في قطر، دوراً محورياً في تفعيل هذه المسؤولية باعتبارها أحد أوجه التعبير المؤسسي عن القيم الدينية. فالمصرف الإسلامي لا يُعدّ مجرد كيان ربحي، بل هو أداة لتحقيق مقاصد الشريعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، مما يُوجب عليه الانخراط في مبادرات تنموية وخدمات عامة تنعكس إيجابًا على المجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية القطرية يُفترض أن تعكس التزامًا جوهريًا بالشريعة الإسلامية، وليس فقط استجابة لاعتبارات السمعة أو الامتثال التنظيمي. ومع ذلك، تُظهر الدراسات الميدانية أن هذه المؤسسات، رغم تبنّيها لبرامج المسؤولية الاجتماعية في مجالات مثل التعليم والصحة والبيئة، إلا أن الربط الصريح بهذه المبادئ الشرعية لا يزال غير ممنهج. كما أن مساهمة الهيئات الشرعية في توجيه وتخطيط هذه البرامج غالباً ما تقتصر على الجوانب الإجرائية، دون أن تلعب دوراً استراتيجياً فاعلاً في ضمان اتساق البرامج مع مقاصد الشريعة. وهذا ما يُبرز الحاجة إلى إعادة تقييم وتطوير سياسات المسؤولية الاجتماعية في هذه المصارف من منظور شرعي ومؤسسي متكامل، بحيث لا تظل هذه المسؤولية مجرد نشاط جانبي، بل تصبح جزءاً أصيلاً من وظيفة المصرف في خدمة المجتمع وبناء التنمية المستدامة وفق الرؤية الإسلامية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بالتبلور في الفكر الغربي منذ منتصف القرن العشرين، لا سيما من خلال إسهامات كارول الذي قدّم في عام 1991 نموذجاً هرمياً شهيراً يُبيّن أنّ على الشركات أن تتحمّل مسؤوليات اقتصادية، ثم قانونية، تليها أخلاقية، وأخيرًا إنسانية (كارول، 1991). ويُنظر إلى هذا النموذج بوصفه من أبرز الأسس النظرية التي شكّلت فهم CSR في الفكر الإداري الحديث. وذهب تعريف اللجنة الأوروبية في الاتجاه نفسه، موضّحةً أن CSR هو "مفهوم تدمج من خلاله الشركات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع الأطراف ذات العلاقة، على نحو طوعي" (المفوضية الأوروبية، 2001). من جهة أخرى، يرى فريمان أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بمبدأ أصحاب المصلحة، حيث تُصبح المؤسسة مسؤولة أمام مجموعة واسعة من الأطراف وليس فقط أمام المساهمين، وهو ما يُعزّز من التزامها الأخلاقي والاجتماعي (فريمان، 1984). وبناءً على ما سبق، يتّضح أن CSRفي السياق الغربي قد تطوّر من كونه نشاطًا خيريًا اختياريًا إلى كونه جزءًا أصيلًا من استراتيجية الحوكمة المؤسسية المستدامة، بما يُعزّز الثقة المجتمعية ويُقلّل من المخاطر المؤسسية.

أما في السياق الإسلامي، فإن جذور هذا المفهوم تضرب عميقًا في الشريعة الإسلامية، حيث تُعدّ المسؤولية الاجتماعية مظهرًا من مظاهر التكليف الشرعي الذي يتجاوز البُعد الأخلاقي ليشمل بعدًا عقدياً ومقاصدياً. وقد أوضح دسوقي ودار (2005) أن الشريعة الإسلامية تقوم على رعاية الصالح العام وتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع. كما أشار إسماعيل والمقرُبين (2017) إلى أن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ليست مجرّد استجابة لمتطلبات الحوكمة، بل التزام نابع من مقاصد الشريعة، خاصة في حفظ المال، والنفس، والعقل، والنسب. وفي السياق نفسه، أكّد جمالي ومرشاق (2007) أن CSR في الإسلام يجب أن يُبنى على الشفافية والعدالة والمحاسبة الأخلاقية، بينما شدّد كاملا ورمّال (2013) على ضرورة توافق ممارسات المسؤولية الاجتماعية مع المبادئ الإسلامية، لا أن تقتصر على المعايير الغربية. تُعرّف المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في المنظور الإسلامي بوصفها التزاماً شرعياً وأخلاقياً يتجاوز المفهوم الغربي الذي يركّز في الغالب على السمعة المؤسسية أو الامتثال التنظيمي.

فهي تُستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤكد على العدالة، والرحمة، والمصلحة العامة، ومقاصد الشريعة في حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل. من جانبه، أشار شبره (2008) إلى أن المسؤولية الاجتماعية الإسلامية ليست عملاً تطوعياً بل التزامًا نابعًا من منظومة القيم الإسلامية، وتشمل العدل، والإحسان، ورفع الضرر، كما نصت عليها قواعد الفقه الكلي. ويرى إسماعيل والمقربين (2017) أن CSR في الإسلام تُمارَس بوصفها امتدادًا لفريضة الزكاة، والوقف، والبر، وليست مجرد أداة لتحقيق "الصورة الأخلاقية" للشركة.

وبالتالي، فإن تعريف CSR في التصور الإسلامي يجمع بين البعد القيمي والبعد المؤسسي، ويستوجب على المؤسسات، خاصة المالية منها، أن تفعّل هذا المفهوم بما يُحقق التوازن بين الربحية والمسؤولية الشرعية والاجتماعية. تُعدّ

المسؤولية الاجتماعية (SR) في التصور الإسلامي مبدأً أخلاقيًا شاملًا ينبثق من العقيدة والقيم الدينية، ويُناط بالفرد والمجتمع والدولة على حدٍّ سواء. فهي تشمل كل أشكال العمل الخيري، والتكافل، والإحسان، وخدمة الآخرين، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، دون ارتباط مباشر بالبُنى المؤسسية أو أهداف تجارية محددة. وقد أشار القرضاوي (2001) إلى أن هذا النوع من المسؤولية يُعدّ من "العبادات المتعدية" التي تتجاوز منفعتها الفرد إلى المجتمع.

أما "المسؤولية الاجتماعية للشركات "(CSR) فهي مفهوم حديث نسبيًا، نشأ في السياق الغربي، ثم تطوّر ليُعبّر عن التزام مؤسسي منظم ومهيكل، تقوم من خلاله الشركات بدمج القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في استراتيجياتها وسياساتها التشغيلية (كارول، 1991، المفوضية الأوروبية، 2001). وتركّز CSR على ممارسات تُنفّذ ضمن إطار مؤسسي محدد، يشمل الحوكمة، الشفافية، التقييم، والإفصاح أمام الأطراف ذات العلاقة .وعليه، يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية العامة تُمثّل القاعدة الأخلاقية الواسعة التي ينبثق منها CSR بوصفه تطبيقًا مؤسسيًا معاصرًا يُسهم في تحقيق الصالح العام، لكن ضمن آليات واستراتيجيات أكثر تنظيماً وتوثيقاً .تنطلق المسؤولية الاجتماعية للشركات في التصور الإسلامي من مقاصد الشريعة الإسلامية الكبرى، التي تهدف إلى تحقيق الخير العام، والعدالة، والتكافل في المجتمع. وتُعدّ هذه المقاصد إطاراً توجيهياً يضمن أن تكون ممارسات CSR متجذرة في القيم الإسلامية، وليست مجرد استجابة شكلية لضغوط خارجية أو متطلبات تنظيمية.

ومن هنا، فإن مقاصد الشريعة لا تُوجّه CSR فحسب، بل تمنحها شرعية دينية تجعلها جزءًا من التزامات المؤسسة أمام الله والمجتمع، وليس فقط أمام المساهمين أو الجهات الرقابية .يتبيّن من خلال العرض السابق أن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في المنظور الإسلامي ليست مجرد ممارسة تنظيمية أو وسيلة لتحسين صورة المؤسسة، بل تُعدّ التزامًا شرعيًا وأخلاقيًا متجذرًا في مقاصد الشريعة الإسلامية. إذ تستند إلى مبادئ الإخلاص، الشفافية، والمحاسبة، وتستهدف تحقيق المصالح العامة من خلال حفظ المال، والعقل، والبيئة، وإرساء العدالة الاجتماعية. كما أن التمييز بين المسؤولية الاجتماعية العامة (SR) و CSR يُساعد في فهم الطابع المؤسسي البنائي لهذه الممارسة في السياق المعاصر. في ضوء ذلك، فإن المؤسسات المالية الإسلامية، ولا سيما المصارف، مدعوة إلى تفعيل CSR بما يتجاوز الجوانب الشكلية إلى ممارسات عملية واعية تنسجم مع القيم الإسلامية والتنموية، وتعكس صدق التزامها تجاه المجتمع والدولة. كما أن وجود إطار قيمي متكامل يُشكّل فرصة لتعزيز موثوقية هذه المؤسسات في بيئاتها المحلية والدولية، ويُسهم في بناء نموذج تنموي مستدام يرتكز على التوازن بين الربحية والمسؤولية. وبالتالي، فإن دراسة CSR في البنوك الإسلامية القطرية تمثل مدخلًا مهمًا لفهم مدى انضباط الممارسة المؤسسية مع الرؤية الإسلامية، وتُمهّد لتقويم فاعلية الأداء في ضوء الشريعة ومقاصدها العليا.

المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصرفي الإسلامي في قطر

لقد شهد النظام المصرفي الإسلامي في قطر تطورًا ملحوظًا منذ تأسيس مصرف قطر الإسلامي (QIB) في عام 1982، والذي شكّل انطلاقة حقيقية للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البلاد. وباعتباره أول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، وضع QIB الأساس لنموذج مصرفي جديد يلتزم بالمبادئ القانونية الإسلامية، والتي تحظر الربا، والغرر، والاستثمارات غير الأخلاقية. وخلال العقود التالية، دخلت مؤسسات مصرفية إسلامية بارزة أخرى إلى الساحة، مثل المصرف الدولي الإسلامي في قطر (تأسس عام 1990) ومصرف الريان (تأسس عام 2006)، والتي أصبحت منذ ذلك الحين من الركائز الأساسية في مشهد التمويل الإسلامي في المنطقة .وقد تعزّز هذا النمو بفضل الإطار التنظيمي الداعم الذي وضعه مصرف قطر المركزي (QCB) ، حيث يوفّر إرشادات خاصة بعمليات البنوك الإسلامية ويضمن توافقها مع أحكام الشريعة.

وعلاوة على ذلك، شكّل اندماج بنك بروة مع مصرف الريان في عام 2019 خطوة استراتيجية عززت قطاع المصرفية الإسلامية بصورة أكبر .وفي انسجام مع رؤية قطر الوطنية 2030، بات يُنظر إلى البنوك الإسلامية ليس فقط كوسطاء ماليين، بل كجهات فاعلة في الحوكمة الأخلاقية والتحول الاجتماعي. وقد أدّى هذا التوجّه إلى ترسيخ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) داخل البنوك الإسلامية، حيث لم تعد تُعتبر مجرد أدوات استراتيجية لبناء السمعة والامتثال، بل أصبحت واجبًا دينيًا وأخلاقياً متجذراً في مقاصد الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق، تبرز المسؤولية الاجتماعية كأحد المجالات الرئيسة التي تُظهر من خلالها البنوك الإسلامية في قطر التزامها بالعدالة الاجتماعية، والإنصاف الاقتصادي، والتنمية والإنصاف الاقتصادي، والتنمية المستدامة (النعيمي والحسين، 2012، البطينة، 2018؛ ناكيمولي، 2018) قامت البنوك الإسلامية في قطر، بما في ذلك مصرف قطر الإسلامي (QIB) ومصرف الريان والمصرف الدولي الإسلامي في قطر (QIB) ، بإنشاء هياكل تنظيمية داخلية رسمية للإشراف على تخطيط وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ، وعادةً ما تتم إدارة أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال إدارات متخصصة مثل وحدات المسؤولية الاجتماعية أو الاتصالات المؤسسية أو إدارات الاستدامة .فعلى سبيل المثال، يعمل QIB ضمن هيكل حوكمة مركزي يشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، حيث يتم توجيه استراتيجيات CSR ومراقبتها على مستوى المجموعةQIB) ، 2023.

أما إطار CSR لدى مصرف الريان، فهو مدمج ضمن نظام الحوكمة المؤسسية الأوسع، ويضطلع مجلس الإدارة بدور إشرافي في تحديد أولويات ESG وضمان تنفيذها (مصرف الريان، 2024). وبالمثل، يعرض QIIB أنشطته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بانتظام من خلال التقارير المؤسسية، مما يعكس نموذج إشراف مركزي مع بعض العناصر اللامركزية على مستوى الفروع QIIB، 2023. ويُعد نموذج حوكمة CSR في هذه المؤسسات مركزياً بشكل عام، حيث يتم صياغة القرارات الاستراتيجية واتجاهات السياسات على مستوى الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة، في حين تشارك الفروع الإقليمية أحياناً في تنفيذ البرامج لخدمة احتياجات المجتمع المحلي.

وغالباً ما تشارك الإدارة العليا ولجان المجلس مثل لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت (CGNRC) مباشرة في رسم توجهات CSR ومتابعة الأداء (مصرف الريان، 2024). وتضمن هذه المشاركة عالية المستوى توافق المبادرات مع الأهداف المؤسسية وأهداف التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى الهيكل التنفيذي، تلعب هيئات الرقابة الشرعية دورًا محوريًا في تقديم الرقابة الدينية. فعلى الرغم من أن وظيفتها استشارية في المقام الأول، إلا أن توجيهاتها ضرورية لضمان التزام ممارسات CSR بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها العليا (مقاصد الشريعة).

ووفقاً لما ذكره حنيفة وهديب (2007)، فإن وجود هيئة رقابة شرعية قوية يُعزّز من مصداقية ومطابقة إفصاحات CSR في البنوك الإسلامية. إلا أن الدراسات المحلية تشير إلى أن درجة انخراط الهيئات الشرعية في رسم سياسات CSR تختلف من مؤسسة لأخرى في قطر، مما يبرز الحاجة إلى تكامل استراتيجي أوضح (النعيمي والحسين، 2012، البطينة، 2018). في سياق العمل المصرفي الإسلامي في قطر، تُعدّ دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)مع المبادئ الأخلاقية والقانونية الإسلامية أمرًا بالغ الأهمية. وتضطلع هيئات الرقابة الشرعية بدور محوري في الإشراف على مدى توافق مبادرات CSR مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولا سيما في ضمان التزام البرامج بقيم مثل العدالة الاجتماعية (العدل)، وحفظ المال (حفظ المال)، وتحقيق المصلحة العامة (المصلحة العامة) (دسوقي وعبد الله، 2007).

وعلى الرغم من أن الهيئات الشرعية تقدم إرشادات مسبقة ولاحقة فيما يخص توافق المنتجات المالية مع الشريعة، إلا أن مشاركتها في أنشطة CSR غالباً ما تكون استشارية وغير ملزمة. ونتيجة لذلك، يختلف مدى تأثيرها على توجهات CSR من مؤسسة إلى أخرى، حيث يظهر لدى بعض البنوك تكامل أوضح مقارنة بغيرها (حنيفة وهديب، 2007، النعيمي والحسين، 2012) .أما تسلسل تنفيذ مبادرات CSR، فعادةً ما يبدأ بالتخطيط التنفيذي، ثم تنفذه الأقسام المختصة، ويُختتم بالإفصاح العام من خلال تقارير الاستدامة أو التقارير السنوية. غير أن هذا النموذج الخطي يواجه عقبات عملية في كثير من الأحيان.

ومن أبرز التحديات هو غياب معايير تنظيمية موحدة تخص CSR الإسلامي سواء على المستوى الوطني أو القطاعي، مما يؤدي إلى تباين في ممارسات الإفصاح وتفسيرات غير متسقة لماهية المسؤولية الاجتماعية المتوافقة مع الشريعة (البطينة، 2018). وتشير بعض الدراسات كذلك إلى وجود فجوة مستمرة بين السياسات المعلنة والتنفيذ الفعلي لأنشطةCSR ، حيث تُمارس بعض الأنشطة بشكل رمزي أو شكلي لأغراض تتعلق بالسمعة أكثر من تحقيق الأثر الاجتماعي الحقيقي (ناكيمولي، 2018) .كما تُعدّ القيود المالية من المعوّقات التي تُقيد نطاق وفعالية برامج CSR فعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية في قطر تخصص موارد للأعمال الخيرية والتنموية، إلا أن هذه الأموال تُصرف أحيانًا بشكل متقطع ومن دون تقييم شامل للأثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور الهيئات الشرعية في متابعة نتائج مبادرات CSRلا يزال محدودًا، مما يُثير تساؤلات حول مدى التزام هذه المبادرات فعليًا بروح الشريعة (خان وكريم، 2022). وتُبرز هذه الإشكالات الهيكلية والتشغيلية الحاجة الملحّة إلى إطار CSR متكامل، يرتكز على الضوابط الأخلاقية ويستند إلى منهجية تقييم فعالة للأداء.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات

شهدت المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورًا ملحوظًا في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث لم تعد مقتصرة على تعظيم الأرباح فحسب، بل أصبحت تشمل الأبعاد الأخلاقية، والبيئية، والاجتماعية للتنمية المستدامة. وفي السياق الإسلامي، تأخذ هذه المسؤولية طابعًا شرعيًا وأخلاقيًا متميزًا، يُعرف بـ"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإسلامية" (*Islamic Corporate Social Responsibility - ICSR*)، التي تنبع من أصول الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية، وتستند إلى مفاهيم التكافل، والعدالة، والخلافة. وانطلاقاً من هذا المنظور، تسعى المؤسسات المالية الإسلامية، وعلى رأسها المصارف الإسلامية، إلى ترجمة هذه القيم إلى ممارسات عملية تعزز من مساهمتها في تنمية المجتمع والاقتصاد بصورة شاملة وعادلة. ويمكن تصنيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية الإسلامية إلى ثلاثة محاور رئيسة، هي : المسؤولية تجاه المجتمع، والالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة.

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع (التفاعل المجتمعي)

في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإسلامية، يُعدّ بُعد المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع) *المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع* (ركيزة أساسية تنبع من الالتزام الأخلاقي الإسلامي بالتعاون) التعاون، (والإحسان) الإحسان، (الرحمة) الرحمة. فهذه القيم لا تُعد مجرّد توصيات أخلاقية، بل هي واجبات شرعية تؤسس لتوجه المؤسسات المالية الإسلامية نحو تحقيق الرفاه الشامل للمجتمع. وقد حثّ القرآن الكريم مراراً على إقامة العدل الاجتماعي ودعم الفئات المستضعفة، كما في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ...﴾ [البقرة: 177]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ...﴾ [التوبة: 60]، وهو ما يجد ترجمته المؤسسية من خلال تطبيقات المسؤولية الاجتماعية داخل البنوك الإسلامية.

يمثل هذا البُعد التزامًا مؤسسيًا نحو تنمية المجتمع من خلال المشاركة المباشرة وتوزيع الثروة بعدالة، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لا سيما حفظ المال (وصون الكرامة) حفظ العرض (وتحقيق المصلحة العامة) المصلحة العامة (دسوقي وعبد الله، 2007م). ويُنفّذ هذا البُعد عبر أنشطة ملموسة تشمل توزيع الزكاة، إنشاء صناديق الوقف، رعاية البرامج التعليمية، دعم القطاع الصحي، وتنمية القدرات البشرية، خاصة لدى الفئات المهمشة. وبخلاف نماذج المسؤولية الاجتماعية في السياقات الغربية التي غالبًا ما تُحرّكها اعتبارات السمعة أو الامتثال التنظيمي، فإن النموذج الإسلامي ينبثق من مفهومي الخلافة والتكليف الشرعي مما يجعل أداء المسؤوليات الاجتماعية فريضة كفائية، يرتبط أداؤها بشرعية المؤسسة الأخلاقية.

لذلك، فإن المؤسسات المالية الإسلامية لا تُعتبر مجرد وسيط اقتصادي، بل هي كيان أخلاقي يحمل رسالة شرعية تهدف إلى إقامة العدالة الاقتصادية وتقليل التفاوت من خلال أدوات مؤسسية (شبره، 2008). وتُعدّ هذه

الممارسات من أركان الشرعية الأخلاقية للبنوك الإسلامية، إذ تُترجم القيم الإسلامية إلى واقع تنموي يسهم في تحقيق الرؤية الوطنية وخدمة أولويات المجتمع من منظور شمولي يدمج بين القيم الروحية والأهداف الاقتصادية.

2. الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية

في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإسلامية، يُعدّ بُعد المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع) المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع (ركيزة أساسية تنبع من الالتزام الأخلاقي الإسلامي بالتعاون) التعاون، (والإحسان) الإحسان (والرحمة) الرحمة.

فهذه القيم لا تُعد مجرّد توصيات أخلاقية، بل هي واجبات شرعية تؤسس لتوجه المؤسسات المالية الإسلامية نحو تحقيق الرفاه الشامل للمجتمع. وقد حثّ القرآن الكريم مراراً على إقامة العدل الاجتماعي ودعم الفئات المستضعفة، كما في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ...﴾ [البقرة: 177]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ...﴾ [التوبة: 60]، وهو ما يجد ترجمته المؤسسية من خلال تطبيقات المسؤولية الاجتماعية داخل البنوك الإسلامية.

يمثل هذا البُعد التزاماً مؤسسياً نحو تنمية المجتمع من خلال المشاركة المباشرة وتوزيع الثروة بعدالة، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لا سيما (حفظ المال) حفظ المال، (وصون الكرامة) حفظ العرض، (وتحقيق المصلحة العامة) المصلحة العامة، (دسوقي وعبد الله، 2007م).

ويُنفّذ هذا البُعد عبر أنشطة ملموسة تشمل توزيع الزكاة، إنشاء صناديق الوقف، رعاية البرامج التعليمية، دعم القطاع الصحي، وتنمية القدرات البشرية، خاصة لدى الفئات المهمشة.

وبخلاف نماذج المسؤولية الاجتماعية في السياقات الغربية التي غالبًا ما تُحرّكها اعتبارات السمعة أو الامتثال التنظيمي، فإن النموذج الإسلامي ينبثق من مفهومي الخلافة) الخلافة (والتكليف الشرعي) التكليف (مما يجعل أداء المسؤوليات الاجتماعية فريضة كفائية، يرتبط أداؤها بشرعية المؤسسة الأخلاقية.

لذلك، فإن المؤسسات المالية الإسلامية لا تُعتبر مجرد وسيط اقتصادي، بل هي كيان أخلاقي يحمل رسالة شرعية تهدف إلى إقامة العدالة الاقتصادية وتقليل التفاوت من خلال أدوات مؤسسية (صادق، 2001م شبره، 2008م).

وتُعدّ هذه الممارسات من أركان الشرعية الأخلاقية للبنوك الإسلامية، إذ تُترجم القيم الإسلامية إلى واقع تنموي يسهم في تحقيق الرؤية الوطنية وخدمة أولويات المجتمع من منظور شمولي يدمج بين القيم الروحية والأهداف الاقتصادية.

3. المسؤولية تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة

في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإسلامية(ICSR) ، يُمثّل البُعد الثالث—المسؤولية تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة) *المسؤولية تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة*—(التزامًا جوهريًا على المؤسسات

المالية الإسلامية بأن تسهم بشكل فعّال في رفاهية الاقتصاد الوطني والمجتمع من خلال استراتيجيات تنموية عادلة، شاملة، وذات أثر ملموس.

ويرتكز هذا البُعد على الأمر الإلهي في القرآن الكريم بنشر العدل) *العدل* (والاستقرار) *الاستقرار*(وتجسيد الرؤية الإسلامية للعمران، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]، مما يُشير إلى التكليف الإلهي بإعمار الأرض على أسس من الاستدامة والعدالة الاقتصادية.

ويتجاوز هذا الالتزام الأهداف الربحية قصيرة المدى، ليشمل توفير الموارد المالية للفئات المحرومة من الوصول إلى التمويل، لاسيما المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الفئات الضعيفة مثل الشباب، والنساء، والأسر ذات الدخل المحدود (أحمد، 2010 الجمل، 2006).

ومن خلال أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل *القرض الحسن*، *والمرابحة*، *والمشاركة*، تُتوقّع من البنوك الإسلامية أدوار في تمكين اقتصادي يعزز الشمول المالي ويحفظ كرامة المستفيدين ويحد من التبعية الاقتصادية.

علاوة على ذلك، تشمل التنمية الاقتصادية المستدامة ممارسات استثمارية أخلاقية) *الاستثمار المسؤول* (في قطاعات ذات أثر اجتماعي طويل الأجل، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة، وحماية البيئة.

وتنسجم هذه التوجهات مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال) *حفظ المال* (وحفظ النفس) *حفظ النفس* (وحفظ البيئة) *حفظ البيئة*، بما يعكس رؤية شمولية تربط بين الربحية من جهة، والرفاه الإنساني والبيئي من جهة أخرى (سادِق، 2006 دسوقي، 2008).

وتُترجم هذه المسؤولية في الممارسات العملية من خلال تخصيص محافظ تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم برامج تمويل أصغر بهوامش ربح منخفضة وشروط مرنة، والانخراط في مشاريع التمويل الأخضر مثل تطوير الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة.

وتُسهم هذه المبادرات في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما تتناغم مع رؤى وطنية كـ"رؤية قطر الوطنية 2030" التي تؤكد على النمو الشامل والاستدامة البيئية .

ومن خلال هذا المنظور، تصبح المسؤولية الاجتماعية الإسلامية (أداة للإصلاح) *الإصلاح* (والتنمية المستدامة) *التنمية المستدامة*، مما يُعزّز دور المصارف الإسلامية كفاعلين في التغيير الإيجابي، لا مجرد مؤسسات تجارية.

كما تؤكد كملة ورمال (2013م)، فإن المسؤولية الاجتماعية الإسلامية الأصيلة تدمج الممارسة المالية بالوعي الأخلاقي والروحي، لتُنتج نموذجًا تنموياً عادلاً يتسم (بالتقوى) *التنمية القائمة على التقوى*.

إنّ فهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الإسلامية لا يكتمل إلا من خلال الربط العضوي بين المبادئ الشرعية والممارسات المؤسسية الواقعية.

وقد أوضحت الأبعاد الثلاثة المتقدمة كيف يُمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دورًا فاعلًا في تحقيق التنمية المتوازنة التي تجمع بين الربحية والمقاصد الأخلاقية.

وهذا ما يمنح المسؤولية الاجتماعية في السياق الإسلامي خصوصيتها الفقهية والتطبيقية، ويجعلها أداة إصلاح وتغيير تنموي في العالم الإسلامي المعاصر.

عليه، فإنّ تعزيز هذه الأبعاد يُعدّ ضرورة استراتيجية لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي الإسلامي، وتحقيق أهداف الشمول المالي والعدالة الاجتماعية، بما يتماشى مع رؤية التنمية المستدامة ومقاصد الشريعة الإسلامية في آنٍ واحد.

منهجية البحث

1. وحدة التحليل

تتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة في الوثائق المؤسسية الرسمية، وهي التقارير السنوية وتقارير الاستدامة الصادرة في الفترة من 2020 إلى 2023 عن ثلاثة من أبرز المصارف الإسلامية في قطر: مصرف قطر الإسلامي، ومصرف الريان، والمصرف الدولي الإسلامي. وتُعامل كل وثيقة كوحدة تحليل مستقلة، تمثل الإفصاح الرسمي للمؤسسة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتزاماتها. وتوفّر هذه التقارير بيانات نصية شاملة تعكس انخراط المصارف في المسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية والتنموية، مما يجعلها مناسبة للتحليل النوعي للمحتوى المرتكز على مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الإسلام.

2. تصميم البحث

تعتمد هذه الدراسة على تصميم بحث نوعي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لفهم كيفية تطبيق المصارف الإسلامية في قطر لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية الوطنية. ويُعد تحليل المحتوى النوعي مناسباً لتحليل البيانات النصية المنظمة، حيث يمكّن الباحث من التعرف على الأنماط المتكررة والدلالات المعنوية في الإفصاحات المؤسسية. وتستند هذه الدراسة إلى أسلوب التحليل الموجه للمحتوى، بناءً على إطار تحليلي مسبق يركّز على ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية الإسلامية: التفاعل المجتمعي، الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والتنمية الاقتصادية المستدامة. وقد تم ترميز البيانات يدويًا، مع التركيز على تكرار ظهور المضامين وعمقها وسياقها الدلالي. ويسمح هذا التصميم بتفسير منهجي للسلوك المؤسسي، كما يسهّل إجراء مقارنات بينية بين المصارف لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في السياق القطري.

3. مصادر المعلومات / البيانات

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الأولية المتمثلة في التقارير السنوية وتقارير الاستدامة المتاحة للجمهور والصادرة عن ثلاثة من أبرز المصارف الإسلامية في قطر، وهي: مصرف قطر الإسلامي، ومصرف الريان، والمصرف الدولي الإسلامي. وقد تم اختيار هذه التقارير الصادرة خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ نظراً لما تحتويه من إفصاحات شاملة حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد تم الحصول على هذه الوثائق من المواقع الرسمية للمصارف المعنية. وتشكل

هذه المصادر الأساس الرئيس لتحليل مدى تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية وطبيعتها، ولا سيما من حيث توافقها مع المبادئ الأخلاقية الإسلامية ومساهمتها في التنمية المجتمعية.

4. عملية جمع البيانات

شملت عملية جمع البيانات استرجاعًا منهجيًا وتنظيمًا دقيقًا للوثائق ذات الصلة بممارسات المسؤولية الاجتماعية من المصارف المختارة. وقد خضعت كل وثيقة لمراجعة دقيقة لاستخلاص المعلومات المتعلقة بإفصاحات المسؤولية الاجتماعية، خاصة تلك المرتبطة بالتفاعل المجتمعي، والامتثال للشريعة، والسلوك الأخلاقي في الأعمال، والتنمية الاقتصادية المستدامة. واستُخدم إطار تحليلي محدد سلفًا لتوجيه عملية الاختيار. كما تم تحديد العبارات والمصطلحات المفتاحية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وتصنيفها لتحليلها موضوعيًّا. وقد شملت العملية أيضًا التحقق من صحة الإفصاحات من خلال مراجعة مواد إضافية، مثل البيانات الصحفية والتصريحات الرسمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسات.

منهجية تحليل البيانات

تم اعتماد أسلوب تحليل المحتوى النوعي باستخدام منهج موجه يجمع بين الترميز الاستنتاجي والتفسير التحليلي. وقد تم بناء مخطط الترميز حول ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية في السياق الإسلامي: (١) المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع (مثل الزكاة، الوقف، التعليم، ريادة الأعمال)، (٢) الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية (مثل التمويل الحلال، حقوق العملاء)، و(٣) المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة (مثل التمويل الأصغر، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار ذي الأثر الاجتماعي). وقد استخدم برنامج NVivo لتنظيم البيانات النصية وتحليلها، حيث تم تطبيق الرموز على المقتطفات ذات الصلة، كما أُجري إحصاء تكراري لتحديد مدى التركيز والاتساق في كل محور. كما أُجريت مقارنات بينية بين المصارف الثلاثة لرصد الأنماط والاختلافات وأفضل الممارسات في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتم تعزيز مصداقية النتائج من خلال المراجعة الزميلية والتثليث عبر مصادر متعددة للبيانات.

تحليل ومناقشة النتائج

تنقسم نتائج الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة تمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما تناولتها الدراسة، وهي: التفاعل المجتمعي، الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والمسؤولية تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. ويهدف هذا الفصل إلى إبراز مدى التزام البنوك الأربعة محل الدراسة بهذه المحاور، ومدى انعكاس ذلك على أدائها المؤسسي، سواء من الناحية المالية أو غير المالية. كما يُبرز التحليل الفروقات في مستوى المشاركة المجتمعية والمبادرات التنموية بين البنوك، ويُظهر

التوجهات العامة في تطبيق هذه الممارسات، مما يساعد على تكوين تصور واضح حول دور المسؤولية الاجتماعية في دعم الأداء داخل القطاع المصرفي الإسلامي في قطر.

المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع (التفاعل المجتمعي)

تُعد المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في قطر، نظرًا لتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى التكافل، والعطاء، ودعم الفئات المحتاجة. وخلال الفترة ما بين 2021 و2023، قامت البنوك الإسلامية الأربعة العاملة في الدولة بإطلاق عدد من المبادرات الاجتماعية التي تُظهر التزامها الفعلي بتعزيز التنمية المستدامة والمساهمة في رفاه المجتمع.

الجدول 1: أبرز المبادرات المجتمعية للبنوك الإسلامية في قطر (2021–2023)

المجال	2021	2022	2023
إجمالي المساهمة المالية للمجتمع (مليون ريال)	42.8	35.6	36.3
دعم مؤسسات اجتماعية	مركز دريمة، الجمعية القطرية للسرطان	مركز التوحد، مركز إحسان، الجمعية القطرية للسكري	سدرة للطب، قطر الخيرية، مركز دريمة
برامج التوعية الصحية	لم يتم التحديد	حملات توعية بالسكري، برامج صحية للموظفين	حملات تبرع بالدم، حملات توعية مجتمعية
دعم التعليم وبناء القدرات	غير مذكور بالتفصيل	برامج تدريب طلاب جامعات، دعم أكاديمية قطر للمال	برامج تدريب صيفي، شراكة مع جامعة قطر
الاستدامة البيئية	تمويل مشاريع خضراء، دعم الطاقة المتجددة	تطوير إطار التمويل المستدام، مشاريع صديقة للبيئة	تمويل السيارات البيئية، تقنيات الطاقة الشمسية
التمكين والتقطير	لم يُذكر	دورات لغة الإشارة، دعم ذوي الإعاقة	100%تقطير لمديري الفروع، 40% تمثيل نسائي

الجوائز والإنجازات	—	جائزة أفضل بنك إسلامي، جائزةESG

المصدر: من البيانات المنشورة في تقارير البنوك الإسلامية في قطر (2021–2023).

يُظهر تحليل المبادرات المجتمعية التي نفذتها البنوك الإسلامية في قطر خلال الفترة من 2021 إلى 2023 تطورًا ملحوظًا من حيث تنوع البرامج وتأثيرها، لا سيّما في بُعد المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع (المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع). ورغم تسجيل انخفاض طفيف في إجمالي المساهمات المالية المقدمة للمجتمع من 42.8 مليون ريال في عام 2021 إلى 35.6 مليون ريال في عام 2022، إلا أن الرقم عاد للارتفاع في عام 2023 ليصل إلى 36.3 مليون ريال. هذا التذبذب لا يعكس تراجعًا في الالتزام المؤسسي، بل يشير إلى إعادة هيكلة استراتيجية ما بعد الجائحة، مع الحفاظ على مستوى مستقر من الدعم المجتمعي في ظل التحديات الاقتصادية.

وقد توسّعت البنوك في تقديم الدعم للفئات الضعيفة، من خلال مساندة مؤسسات مثل مركز التوحد، ومركز إحسان، وسدرة للطب، وقطر الخيرية، وهو ما يُجسّد القيم الإسلامية الأساسية كالإحسان، والرحمة، والتعاون، التي تُعدّ من المرتكزات الأخلاقية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية الإسلامية (دسوقي وعبد الله، 2007). ويؤكد ذلك ما ذهب إليه صادق (2001) من أن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بأداء دور محوري في ترسيخ العدالة الاجتماعية من خلال المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع .وفي جانب تنمية القدرات البشرية، أظهرت البيانات تنامي برامج تدريب الطلاب، والشراكات الأكاديمية مع مؤسسات التعليم العالي مثل أكاديمية قطر للمال وجامعة قطر، ما يعكس اتساق الممارسات مع مقاصد الشريعة، خصوصًا حفظ العقل (حفظ العقل) وتعزيز التمكين المجتمعي من خلال التعليم. وتدعم هذه النتائج ما أشار إليه كملة ورمال (2013) بشأن مركزية التعليم وبناء الإنسان في منظومة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإسلامية. أما على صعيد الاستدامة البيئية، فقد برز اهتمام متزايد بتمويل المشاريع الخضراء، والطاقة المتجددة، ودعم الابتكارات في مجالات صديقة للبيئة، كتمويل السيارات البيئية وتقنيات الطاقة الشمسية.

وتعكس هذه المبادرات اتساقاً مع مقاصد الشريعة في حفظ البيئة (حفظ البيئة)، كما تدعم الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية(ESG) ، على النحو الذي أكده الجمل (2006) من أن الاستثمارات الأخلاقية تُعد ركيزة من ركائز التمويل الإسلامي الأصيل. وفيما يتعلق بالتمكين والتقطير، فقد سجل عام 2023 تحقيق 100% تقطير في مناصب مديري الفروع، و40% تمثيل نسائي، وهو ما يُجسد توجهًا واضحًا نحو الشمول والمساواة في الفرص، ويعكس الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أشار أحمد (2010) إلى أهمية هذه الأبعاد في نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية.

وأخيرًا، فإن فوز البنوك بعدد من الجوائز، مثل "أفضل بنك إسلامي" وجائزة "البيئة والمجتمع والحوكمة"(ESG) ، يعكس الاعتراف المؤسسي بجهودها المجتمعية، ويعزز مصداقيتها كشركاء في التنمية الوطنية. ويؤكد هذا التحليل أن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية القطرية تجاوزت البعد النظري، لتُصبح ممارسة فعلية متجذّرة في القيم الدينية،

وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة، كما بيّن حنيفة وهديب (2007م) أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد أداة تسويقية، بل واجب شرعي وأمانة مؤسسية أمام الله والمجتمع.

الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية

يُعد الالتزام بالشريعة الإسلامية والممارسات الأخلاقية ركيزة جوهرية تميز البنوك الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، إذ تقوم هذه المؤسسات بتطبيق مبادئ الشريعة في جميع معاملاتها وخدماتها المالية، بما يعكس توجهًا أصيلًا نحو العدالة والشفافية في العمل المصرفي. ويشكّل هذا الالتزام إطاراً مرجعياً لبناء علاقة ثقة مع العملاء وتعزيز مصداقية البنك لدى المجتمع. فيما يلي جدول يُظهر الجهود التي تبذلها البنوك الإسلامية في قطر للالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية.

الجدول 2: التزام البنوك الإسلامية في قطر بالممارسات الشرعية والأخلاقية (2021–2023)

البنك الإسلامي	الرقابة الشرعية (2021–2023)	المنتجات المالية الإسلامية	حماية حقوق العملاء
QIB	تعزيز دور هيئة الرقابة؛ مراجعة دورية للمنتجات؛ إصدار تقارير شرعية سنوية.	تطوير منتجات مرابحة وإجارة متوافقة؛ إدخال صكوك خضراء إسلامية.	برامج توعية مصرفية؛ حماية البيانات؛ خدمات إلكترونية آمنة.
QIIB	اعتماد الهيئة الشرعية المركزية؛ تدقيق داخلي منتظم.	تقديم باقة تمويل عقاري وإسلامي مخصص للأسر القطرية.	تطوير قنوات التواصل؛ تدريب الموظفين على حماية العملاء.
مصرف الريان	تفعيل شامل للرقابة؛ تبني إطار شرعي متكامل لكل الخدمات.	إطلاق وديعة الريان الخضراء؛ تمويل مستدام متوافق شرعياً.	حملة لمكافحة الاحتيال المالي؛ خدمات مخصصة لذوي الإعاقة.
بنك دخان	تشكيل لجنة شرعية مستقلة؛ مراجعة داخلية للأداء الشرعي.	توسعة تمويل التعليم والسيارات الخضراء بصيغ إسلامية.	دعم العملاء عبر مركز اتصالات متقدم؛ التزام بالشفافية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى التقارير السنوية وتقارير الحوكمة للبنوك الإسلامية في قطر (2021–2023).

في ضوء الجدول رقم (2) الذي يعرض ممارسات الالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية في البنوك الإسلامية القطرية خلال الفترة 2021–2023، يتّضح أن هذه المؤسسات تبذل جهودًا ملموسة لتعزيز الامتثال الشرعي

والشفافية الأخلاقية في جميع جوانب العمل المصرفي. ويُلاحظ وجود التزام هيكلي من خلال تشكيل هيئات رقابة شرعية داخلية وخارجية، ومراجعة دورية للمنتجات، فضلًا عن إصدار تقارير شرعية سنوية، كما هو واضح في ممارسات بنك قطر الإسلامي (QIB) ومصرف الريان، مما يعكس التوجه نحو حوكمة شرعية مؤسسية متكاملة.

فيما يتعلق بالمنتجات المالية، يظهر الجدول تنوعًا في ابتكار أدوات استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، مثل المرابحة، والإجارة، والصكوك الخضراء، مما يدل على سعي البنوك إلى التكيّف مع متطلبات التنمية المستدامة دون الإخلال بالضوابط الشرعية. وهذا يتماشى مع ما أشار إليه حنيفة وهديب (2007)، حول أهمية الابتكار المتسق مع المعايير الشرعية للحفاظ على مصداقية البنوك الإسلامية وتعزيز دورها التنموي. من جانب آخر، تُظهر البنوك التزامًا أخلاقيًا في حماية حقوق العملاء من خلال حملات توعية، وتوفير خدمات إلكترونية آمنة، ومراعاة احتياجات ذوي الإعاقة، كما يتجلى في تجربة مصرف الريان وبنك دخان. وتشير هذه الجهود إلى أن البنوك لا تكتفي بتوفير منتجات متوافقة شرعاً فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز أبعاد العدالة والكرامة في العلاقة مع العملاء، وهي قيم متجذّرة في مقاصد الشريعة، خصوصًا حفظ النفس والمال.

وعلى الرغم من هذا التقدم، يظل هناك تباين نسبي في مستوى التطبيق بين البنوك، مما يدعو إلى مزيد من التقييس والتنسيق من خلال الجهات الرقابية المركزية، بما يضمن اتساق الأداء مع المرجعية الشرعية والأخلاقية. كما أن إدراج قضايا مثل الاستدامة البيئية والشفافية التقنية ضمن بُعد الالتزام الأخلاقي، يعكس تطوراً في فهم CSR الإسلامي بوصفه مفهوماً متعدد الأبعاد يتجاوز الأعمال الخيرية ليشمل الحوكمة الرشيدة. بناءً على ذلك، يُمكن القول إن ممارسات البنوك الإسلامية في قطر خلال الفترة المدروسة تعكس إدراكاً متزايداً لدور الالتزام الشرعي والأخلاقي كشرط أساسي لبناء الثقة وتعزيز الشرعية المؤسسية، غير أن تعزيز فعالية هذه الممارسات يتطلب إطاراً تكاملياً يجمع بين الرؤية الشرعية، والاستجابة المجتمعية، والحوكمة المستدامة.

المسؤولية تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة

تُولي البنوك الإسلامية في قطر أهمية متزايدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة، من خلال دمج أهداف الشريعة الإسلامية في السياسات التمويلية والأنشطة الاستثمارية. ويُعد هذا التوجه انعكاسًا لالتزامها بتحقيق التكافل الاقتصادي، وتمكين الفئات المهمشة، ودعم الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. فيما يلي جدول يُظهر مساهمات البنوك الإسلامية في قطر في التنمية الاقتصادية المستدامة خلال الفترة من 2021 حتى 2023:

الجدول 3: مساهمات البنوك الإسلامية في قطر في التنمية الاقتصادية المستدامة (2021–2023)

المجال / البنك	**بنك قطر الإسلامي (QIB)**	**بنك قطر الدولي الإسلامي (QIIB)**	**مصرف الريان**	**بنك دخان**
دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	برامج تمويل مرنة للمشاريع الناشئة والابتكار	تسهيلات تمويلية لرواد الأعمال القطريين	مبادرات لرائدات الأعمال والتمويل الأخضر	قروض تشغيلية مدعومة للمشاريع الصغيرة
التمويل الأصغر	قروض صغيرة بتكلفة منخفضة لذوي الدخل المحدود	دعم المشاريع المنزلية بشراكات مجتمعية	توسيع التمويل الاجتماعي للفئات المهمشة	برامج تمويلية للشباب والأسر المنتجة
الاستثمار في القطاعات ذات الأثر المجتمعي	استثمار في التعليم والرعاية الصحية	تمويل مشروعات الإسكان والمراكز الطبية	شراكات في مشاريع الطاقة المتجددة والإسكان	تمويل برامج تأهيلية وتنموية في مناطق نائية

المصدر: التقارير السنوية وتقارير الحوكمة للبنوك الإسلامية في قطر (2021–2023).

يشير الجدول إلى التزام فعلي من قِبَل البنوك الإسلامية القطرية بتفعيل البُعد الثالث من المسؤولية الاجتماعية، والمتمثل في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. فقد تنوعت تدخلات هذه البنوك لتشمل ثلاثة مجالات أساسية: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التمويل الأصغر، والاستثمار في القطاعات ذات الأثر المجتمعي. وتتماشى هذه المبادرات مع المبادئ الأساسية للمصرفية الإسلامية، لا سيما تحقيق مبدأ التكافل الاقتصادي، ودعم العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المستضعفة، كما أكد عليه صادِق (2006م) دسوقي (2008م). في محور دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قامت البنوك بتقديم تسهيلات تمويلية مرنة وموجهة، خاصة لرواد الأعمال من القطريين، وهو ما يعكس دوراً استراتيجياً في تعزيز ريادة الأعمال الوطنية، وتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي، بما يتسق مع مرتكزات رؤية قطر الوطنية 2030 المتعلقة بالتنمية الاقتصادية القائمة على التنوع والاعتماد على الابتكار المحلي.

أما في محور التمويل الأصغر، فقد قدمت البنوك برامج متخصصة لذوي الدخل المحدود، والمشروعات المنزلية، والأسر المنتجة، ما يعكس التزامًا واضحًا بمكافحة الفقر من خلال آليات تمويلية تتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وحفظ النفس، خاصة من خلال أداة القرض الحسن أو التمويل منخفض التكلفة، والتي يُنظر إليها كأداة إصلاحية تهدف إلى تحرير الفقراء من دائرة التبعية الاقتصادية، كما أشار إليه الجمل (2006م). وفيما يتعلق بالاستثمار في القطاعات ذات الأثر المجتمعي، يتضح أن البنوك الإسلامية قد وسّعت نطاق استثماراتها لتشمل قطاعات التعليم، الرعاية

الصحية، الطاقة المتجددة، والمناطق النائية. وتُعد هذه المجالات من أولويات التنمية المستدامة، إذ لا تهدف فقط إلى الربح بل تسعى لتحقيق المصلحة العامة (المصلحة العامة) وفقاً لمبادئ العمران الإسلامي، كما أسس لها ابن خلدون في مقدمته، وعززها الخطاب القرآني في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]. وعليه، فإن الجدول يعكس تطورًا ملحوظًا في فهم المصارف الإسلامية لدورها التنموي، وتحولها من مجرد مؤسسات تمويلية إلى أدوات إصلاح اقتصادي واجتماعي تساهم في بناء مجتمع مزدهر ومتوازن، متسقًا مع الرؤية الإسلامية للتمكين الاقتصادي (التمكين الاقتصادي) والعدالة التوزيعية. إلا أن التحدي الرئيسي الذي يظل قائمًا هو غياب مؤشرات دقيقة لقياس الأثر الفعلي لهذه المبادرات على المستوى الميداني، كما أشار إلى ذلك ناكيمولي (2018م)، مما يستدعي المزيد من الدراسات التطبيقية التقييمية في هذا الشأن.

الخاتمة

تُظهر نتائج هذا البحث أن البنوك الإسلامية القطرية قد قطعت شوطًا مهمًا في تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وفقًا للإطار الإسلامي، من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية: التفاعل المجتمعي، والالتزام بالشريعة والممارسات الأخلاقية، والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. وقد أظهرت البيانات المستخلصة من التقارير السنوية خلال الفترة 2021–2023 وجود تطور نسبي في حجم المبادرات ومجالاتها، مع تفاوت في مستوى الإفصاح وفعالية التنفيذ بين المؤسسات المالية .وعلى الرغم من الجهود الملحوظة، فإن هناك حاجة لتعزيز التكامل المؤسسي بين هذه الأبعاد الثلاثة، وتحويل الالتزام النظري إلى ممارسات استراتيجية مؤثرة، بما يعزز من مصداقية البنوك الإسلامية ويسهم فعليًا في تحقيق مقاصد الشريعة وأهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

ولتحقيق ذلك، من الضروري إشراك الهيئات الشرعية بشكل أكبر في توجيه وتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وتطوير أدوات قياس الأثر الاجتماعي، وتبني سياسات مؤسسية تُدمج البُعد الديني مع متطلبات التنمية الشاملة. إن المسؤولية الاجتماعية في السياق الإسلامي ليست خيارًا تسويقيًا أو استجابة ظرفية، بل هي واجب شرعي وأخلاقي يعكس هوية المصرف الإسلامي ومكانته في المجتمع. ومن ثم، فإن تعزيز هذا الدور يتطلب إعادة هندسة السياسات والحوكمة بما يرسخ ثقافة العطاء، والعدالة، والتنمية القائمة على القيم الإسلامية الراسخة.

البيان الأخلاقي

تم إجراء هذه الدراسة وفقًا للمعايير الأخلاقية للبحث العلمي. اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى للبيانات الثانوية المنشورة للعامة، دون جمع أي بيانات مباشرة من الأفراد. وبناءً على ذلك، لا توجد قضايا تتعلق بالسرية أو الموافقة

المستنيرة .تم التعامل مع جميع المصادر وتحليلها بطريقة علمية موضوعية، مع الالتزام التام بأخلاقيات البحث وتجنب أي شكل من أشكال الانتحال أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

تضارب المصالح

يُقرّ الباحث بأنه لا يوجد أي تضارب في المصالح في تنفيذ هذه الدراسة أو في عرض نتائجها.

مساهمة المؤلفين

تتحمل محمد احمد المريسي مسؤولية وضع فكرة البحث الأصلية، وتصميم المنهجية، وجمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى إعداد المسودة الأولى لمقال البحث. أما محمد ذوالكفل فقد قام بمراجعة المقال بالكامل، وقدم ملاحظات نقدية تتعلق بالتحليل والمناقشة. وقد قام كلاهما بمراجعة النسخة النهائية من المقال والموافقة عليها للنشر.

المراجع

Aḥmad, ʿAbd Allāh. (2010). Al-Tamwīl al-Aṣghar al-Islāmī: Āfāq wa Tamwīl al-Tanmiya al-Mujtamaʿiyyah. Bayrūt: Markaz al-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyyah al-Islāmiyyah.

Al-Baṭīnah, ʿĪsā. (2018). Al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah wa Atharuhā ʿalā al-Adāʾ al-Mālī fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah. Al-Majallah al-ʿArabiyyah lil-Muḥāsabah, 9(2), 23–47.

Al-Jammal, ʿAbd Allāh. (2006). Al-Istithmār al-Akhlāqī fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah. Bayrūt: Dār al-Salām.

Al-Nuʿaymī, Yūsuf & al-Ḥusayn, ʿĀdil. (2012). Āliyyāt al-Ifṣāḥ ʿan al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah. Majallat Dirāsāt al-Tamwīl al-Islāmī, 3(1), 45–63.

al-Shumaylān, ʿAbd al-Wahhāb. (2018). al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah min Manẓūr Islāmī wa-Taʾthīruhā al-Ijābī ʿalā al-Munazzamāt. al-Majallah al-ʿArabiyyah li-al-Idārah, 38(4), 103–114. doi: 10.21608/aja.2018.22439

Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. Business horizons, 34(4), 39-48.

Chapra, M. U. (2008). The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al-Shariah. IIIT.

Commission of the European Communities. (2001). Promoting a European framework for Corporate Social Responsibility (Green Paper, COM(2001) 366). Brussels: Commission of the European Communities.

Dukhan Bank. (2022). Annual Report 2022. https://www.dukhanbank.com.

Dukhan Bank. (2023). Annual Report 2023. https://www.dukhanbank.com.

Dusuki, A. W., & Dar, H. (2007). Stakeholders' perceptions of corporate social responsibility of Islamic banks: Evidence from Malaysian economy. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 1(1), 36–55.

Dusūqī, Ḥasan. (2008). Al-Tamkīn al-Iqtiṣādī fī al-Ruʾyah al-Islāmiyyah. al-Qāhirah: Maktabat Dār al-Fikr al-Islāmī.

Haniffa, R., & Hudaib, M. (2007). Ethical identity of Islamic banks. Journal of Business Ethics, 76(1), 97–116.

Ismāʿīl, ʿAbd Allāh & al-Muqarribīn, Muḥammad. (2017). Usus al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah fī al-Islām. ʿAmmān: Dār al-Nafāʾis.

Jābir, Muḥammad Muḥsin ʿUmar, Muḥammad, ʿAbd al-Qawī ʿAbd al-Ghanī, & ʿAbd al-Nabī, Kamāl ʿAjmī Ḥāmid. (2022). al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah min al-Manẓūr al-Tarbawī al-Islāmī. al-Tarbiyah (al-Azhar): Majallah ʿIlmiyyah Muḥakkamah lil-Buḥūth al-Tarbawiyyah wa-al-Nafsiyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah, 41(194), 777–815. doi: 10.21608/jsrep.2022.261450

Jamali, D., & Mirshak, R. (2007). Corporate Social Responsibility (CSR): Theory and Practice in a Developing Country Context. Journal of Business Ethics, 72, 243-262. https://doi.org/10.1007/s10551-006-9168-4

Kamlah, Ḥasan & Rammāl, ʿAbd al-Raḥmān. (2013). Dawr al-Taʿlīm fī Manẓūmat al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah lil-Muʾassasāt al-Islāmiyyah. Majallat al-ʿUlūm al-Ijtimāʿiyyah, 19(4), 102–121.

Khān, Farḥān & Karīm, Sājid. (2022). Al-Ifṣāḥ ʿan al-Masʾūliyyah al-Ijtimāʿiyyah fī al-Maṣārif al-Islāmiyyah: Dirāsah Taḥlīliyyah. Majallat al-Iqtiṣād al-Islāmī al-ʿĀlamī, 14(2), 77–98.

Masraf Al Rayan. (2022). Annual Report 2022. https://www.alrayan.com.

Masraf Al Rayan. (2023). Annual Report 2023. https://www.alrayan.com.

Nakimuli, Rebecca. (2018). Comparative Analysis of CSR Disclosure in Islamic and Conventional Banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 9(3), 256–273.

Qatar International Islamic Bank. (2022). Annual Report 2022. https://www.qiib.com.qa.

Qatar International Islamic Bank. (2023). Annual Report 2023. https://www.qiib.com.qa.

Qatar Islamic Bank. (2022). Annual Report 2022. https://www.qib.com.qa.

Qatar Islamic Bank. (2023). Annual Report 2023. https://www.qib.com.qa.

Ṣādiq, ʿAbd al-Raḥmān. (2006). Al-Sharīʿah wa al-Tanmiya: Naḥwa Namūdhaj Tanmāwī Badīl. al-Riyāḍ: Maʿhad al-Iqtiṣād al-Islāmī.

SENARAI PENGARANG

Mohamed Ahmed AL-Murisi (Penulis Penghubung)
Pelajar Sarjana
Pusat Kajian Dakwah dan Kepimpinan, Fakulti Pengajian Islam,
Universiti Kebangsaan Malaysia,
43600 Bangi,
Selangor, Malaysia.
E-mel: p153442@siswa.ukm.edu.my

Dr. Mohamad Zulkifli Abdul Ghani
Pensyarah Kanan,
Pusat Kajian Dakwah dan Kepimpinan, Fakulti Pengajian Islam,
Universiti Kebangsaan Malaysia,
43600 Bangi,
Selangor, Malaysia.
E-mel: zulghani@ukm.edu.my